



# مسودة البروتوكول الإضافي الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في إفريقيا

صك إفريقي لحماية حقوق الإنسان يحترم إرادة الدول

## تدعيم حماية الحق في الحياة في إفريقيا

بغرض استكمال و تعزيز أحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، تخوّل المادة 66 من الميثاق اعتماد بروتوكولات او اتفاقيات خاصة. بناء على هذا الأساس، اقترحت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب - و هي جهاز تابع للإتحاد الإفريقي مكلف بترقية حقوق الإنسان و حمايتها في إفريقيا- على الإتحاد الإفريقي اعتماد بروتوكول خاص بإلغاء عقوبة الإعدام الذي يشير إلى أن «الحق في الحياة هو أساس كل الحقوق» و أن «إلغاء عقوبة الإعدام أمر ضروري للحماية الفعالة» لهذا الحق .

في ختام دراستها حول مسألة عقوبة الإعدام في إفريقيا، أوصت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب « الإتحاد الإفريقي و الدول الأطراف باعتماد بروتوكول ملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب حول إلغاء عقوبة الإعدام في إفريقيا، { من أجل سدّ } «تغرات الميثاق {...} بالتركيز على العدالة التصالحية بدل الجزائية

«أنا أعارض عقوبة الإعدام في كل الظروف»  
« لا يمكن إنكار الحق في الحياة

Navi PILLAY

(نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لحقوق الإنسان (2008 - 2014)

تم عرض مشروع البروتوكول خلال المؤتمر الأول حول عقوبة الإعدام في إفريقيا الذي نظّمته اللجنة الإفريقية و البنين بكونونو في جويلية 2014، و لقد لقي مساندة من قبل عدد كبير من ممثلي الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، البرلمانين، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و من منظمات المجتمع المدني. و لقد اعتمدت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب مشروع البروتوكول رسميا خلال دورتها العادية السادسة و الخمسين 56 في أبريل 2015 وأحالته على الإتحاد الإفريقي من أجل اعتماده

<sup>1</sup> دياجة مشروع البروتوكول المعتمد من قبل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب خلال دورته العادية السادسة و الخمسون 56 في أبريل 2015

## لماذا بروتوكول إفريقي بإلغاء عقوبة الإعدام ؟

من وجهة النظر السياسية، هو يُظهر إرادة الحكومات الإفريقية في التعامل مع مسألة عقوبة الإعدام بصورة علنية و يُبين أهمية المسألة على مستوى القارة. وهو يُؤكّد من جديد على أن احترام الحق في الحياة يفرض بالضرورة إلغاء عقوبة الإعدام

من وجهة النظر القانونية، فهو لا يلزم سوى الدول التي تصادق عليه كما أنه يستكمل و يعزّز الأحكام المتعلقة بالحق في الحياة (المادة 4 ) من الميثاق الإفريقي. كما يوضّح الوسائل القانونية التي تمكّن من إلغاء عقوبة الإعدام ومنع أن يتم اعتمادها مجدداً في الدول الأطراف.

على مستوى التعبئة، يتعلق الأمر بصك يمكن أن تستند عليه الحكومات، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الزعماء الدينيين، التقليديون و العرفيون، المحامون، القضاة، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام و المواطنون في دفاعها من أجل إلغاء عقوبة الإعدام

## ماذا ينص البروتوكول الإضافي المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في إفريقيا ؟

تذكر الديباجة بالتزامات كل من الإتحاد الإفريقي و أعضائه لصالح إلغاء عقوبة الإعدام و يُبرز الأهمية التي يكتسيها من أجل حماية حقوق الإنسان و ترقيتها  
تنص المادة الأولى أن الدول الأطراف تلتزم بحماية الحق في الحياة و بإلغاء عقوبة الإعدام في مجال ممارسة سيادتها

تلزم المادة 3 الدول التي صادقت عليه باعتماد وقف تنفيذ أحكام الإعدام ما دام لم يتم الإنتهاء بعد من العملية التشريعية التي تستهدف إلغاء عقوبة الإعدام  
تخص المادة 4 التزامات الدول الأطراف فيما يتعلق بالتقارير المُقدمة أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب

تنص المادة 6 على بدأ نفاذ البروتوكول بعد مصادقة خمس عشرة 15 دولة طرف في الإتحاد الإفريقي أو انضمامها  
تعالج المادتان 2 و 5 مسائل إجرائية

« إن ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام هي بالنسبة لي دوما اعتقاد راسخ، »  
« مطلق، و لم يساور ضميري فيها كرجل، و أقول كرجل دين، أي شك »

# عقوبة الإعدام في الإتحاد الإفريقي

إن التوجه السائد في القارة الإفريقية هو نحو إلغاء عقوبة الإعدام. فبتاريخ الفاتح أكتوبر 2017، ألغت أغلبية الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي عقوبة الإعدام في القانون ( 20 ) أو اعتمدت وقف تنفيذ أحكام الإعدام في الواقع ( 19)، فقط أقلية منها ما زالت تبقي على (عقوبة الإعدام ( 16 ).



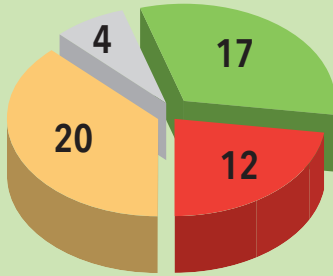
البلد المصادقة على البروتوكول الإختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية و يهدف العمل على إلغاء عقوبة الإعدام

البلد الموقعة على البروتوكول الإختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية و يهدف العمل على إلغاء عقوبة الإعدام

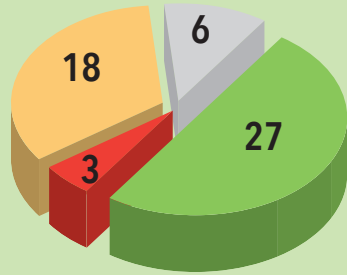
# توجه قاري نحو إلغاء عقوبة الإعدام

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ست لوائح تدعو لوقف لتنفيذ أحكام الإعدام عالمياً في 2007، 2008، 2010، 2012، 2014 و 2016. وصوتت العديد من الدول الإفريقية لصالح هذه اللوائح و عددها في التزايد. في 2014، صوتت أغلبية الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي لصالح اللائحة 69/186

اعتماد اللائحة (62-149-2007) تصويت  
الدول الإفريقية عند



تصويت الدول الإفريقية عند اعتماد اللائحة  
(69-186-2014)



تأييد      غياب      امتناع عن التصويت      ضد

« إن الشخص الذي اتهمته الدولة بقتله كان على قيد الحياة وبصحة جيدة. كنت بريئاً وخشيت أن أموت. إن العيش مع العلم أنك ستواجه الموت اليوم أو « غداً أمر صعب. هذا ما عشته طيلة ثماني عشر 18 سنة و نصف

إدوارد مبابي، محكوم عليه بالإعدام سابقاً في أوغندا، أمضى 18 سنة في أروقة الموت، و كان ضحية خطأ قضائي

من أجل معلومات إضافية يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لفريق العمل حول عقوبة الإعدام و عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام دون محاكمة أو الإعدام القسري في إفريقيا التابع للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب :

<http://www.achpr.org/ar/mechanisms/death-penalty/>